

Distr.: General
27 August 2020
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر - 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 26/41 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2019 الذي يجدد ولاية فريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي ويطلب إليه تقديم تقرير نهائي إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين. وإن هذا التقرير، الذي سبقه تقرير شفوي أُجل من أوائل آذار/مارس إلى 17 حزيران/يونيه 2020، يشمل الفترة الممتدة من تموز/يوليه 2019 إلى آب/أغسطس 2020. ويأتي التقرير في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، الذي أثر سلباً على أداء ولاية فريق الخبراء الدوليين. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بحدوء ملحوظ في إقليم كاساي، رغم وجود انتهاكات يومية لحقوق الإنسان، وجرائم مستمرة، وحالة إنسانية متدهورة. ويشهد الإقليم أزمة إنسانية خطيرة نتيجة للعودة الجماعية لمئات الآلاف من المواطنين الكونغوليين، الذين طردت السلطات الأنغولية معظمهم بحجة منع تفشي مرض كوفيد-19 من خلال تخفيف اكتظاظ السجون وطرد الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية. ويضاف إلى ذلك وجود سياق سياسي مضطرب بسبب الأزمات على مستوى عدة مجالس وحكومات إقليمية.

وعلى الرغم من هذا السياق الصعب، استطاع فريق الخبراء الدوليين أن يلاحظ بعض التقدم المحرز في المعالجة القضائية للقضايا المفتوحة في إطار الأزمة التي شهدتها كاساي بين عامي 2016 و2018. بيد أن هذا التقدم ليس على قدر كبير من الأهمية، ولا تزال مسألة مكافحة الإفلات من العقاب تمثل تحدياً بارزاً أمام نظام العدالة الكونغولي.

ولم تنفذ الدولة الكونغولية بعد عدة توصيات وردت في التقارير السابقة، مثل نزع سلاح جميع أفراد الميليشيات ثم إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً، والإفراج عن النساء اللواتي أُخذن رهينات على أيدي أفراد ميليشيا بانا مورا، ومنح نظام العدالة الموارد البشرية والمادية الكافية لتمكينه من الاضطلاع بمهمته بفعالية ضمن فترة زمنية وظروف مقبولة.

* قدّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-11095(A)



* 2 0 1 1 0 9 5 *

وفيما يتعلق باستراتيجيات المصالحة والعدالة الانتقالية ومساعدة الضحايا وجبر الضرر، يشير فريق الخبراء الدوليين إلى تقدم محرز في تنفيذ مشروع السلام والعدالة والمصالحة وإعادة الإعمار في كاساي الوسطى من خلال إجراء مشاورات مع المجتمعات المحلية وإنشاء لجنة صياغة المرسوم من أجل تنفيذ التوصيات. وأعربت الحكومة الكونغولية في أوائل آب/أغسطس 2020 عن رغبتها في وضع إطار قانوني للعدالة الانتقالية وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا.

وقد كوّن بعض الضحايا رابطة تجمعهم لاتخاذ الإجراءات القانونية. ويرحب فريق الخبراء الدوليين بهذه المبادرة ويحث جميع الجهات الفاعلة المعنية على دعمهم في كفاحهم من أجل إعمال حقوقهم.

أولاً - مقدمة

1- بعد الإحاطة علماً بالملاحظة الواردة في التقرير السابق لفريق الخبراء الدوليين بشأن الحالة في كاساي، التي تفيد أن الهدوء النسبي المسجل في كاساي هش وأن التوترات الإثنية لا تزال ملحوظة وأن الوضع لا يزال يستلزم التحلي باليقظة (A/HRC/41/31، الفقرتان 19 و72)، قام مجلس حقوق الإنسان، من خلال القرار 26/41 المؤرخ 12 تموز/يوليه 2019، بتجديد ولاية فريق الخبراء الدوليين المكلف برصد الجهود التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية في تنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير فريق الخبراء الدوليين السابق وتقييم هذه الجهود ومؤازرتها، وتقديم تقرير نهائي إلى المجلس في دورته الخامسة والأربعين.

2- ولتيسير تنفيذ هذه الولاية، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تزود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالمساعدة التقنية، بما في ذلك خبرة الطب الشرعي اللازمة بغرض تقديم الدعم، عند الطلب، إلى سلطات البلد القضائية في إجراء تحقيقاتها بشأن ادعاءات انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في إقليم كاساي وأقاليم أخرى من البلد، من أجل إحالة مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات إلى القضاء.

3- ولهذا الغرض، عيّن مجلس حقوق الإنسان الخبيرين الدوليين بكر والي ندياي (السنغال)، رئيساً، وشيلا ب. كيثاروث (موريشيوس)، عضواً. وقامت أمانة يوجد مقرها في كانانغا، تضم ثلاثة أعضاء دوليين وعضواً وطنياً واحداً، بدعم فريق الخبراء الدوليين في إطار اضطلاعهم بولايتهم. ووضع فريق الخبراء الدوليين خطة عمله وخطط للقيام بزيارات ميدانية. ولم يقيم فريق الخبراء الدوليين سوى زيارتين من بين الزيارات الست المقررة: فالأولى أجريت في الفترة من 7 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 والثانية في الفترة من 12 إلى 28 كانون الثاني/يناير 2020. وفي واقع الأمر، لم يتمكن فريق الخبراء الدوليين من تنفيذ خطة عمله وفق ما كان مخططاً له بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

4- بيد أن الخبيرين الدوليين شاركا في 17 حزيران/يونيه 2020 في الحوار التفاعلي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق التداول بالفيديو من بلديهما بسبب القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19 خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وقدا خلاهما عرضاً عن تقدم عملهما وأبديا بعض الملاحظات الأولية.

5- ويتضمن هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الخامسة والأربعين، استنتاجات فريق الخبراء الدوليين وتوصياته.

ثانياً - الولاية

6- اعتمد فريق الخبراء الدوليين، من أجل الاضطلاع بولايتهم الجديدة، نهجاً ثلاثي التوجه، هو: (أ) متابعة الملفات القضائية في إطار مكافحة الإفلات من العقاب؛ (ب) متابعة عملية المصالحة والعدالة الانتقالية وجبر الضرر؛ (ج) الدعم المؤسسي للهيئات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ التوصيات.

7- ولا تأتي هذه الولاية في وقت بدأ فيه البنك الدولي والعديد من المنظمات غير الحكومية الدولية في إطلاق مشاريع إنسانية وإنمائية في إقليم كاساي فحسب، بل تأتي أيضاً في فترة انتقالية تبدأ فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنظيم انسحابها تدريجياً من البلد. وبالنظر إلى وجود جهات فاعلة متعددة في إقليم كاساي، من البديهي ألا تضيف

ولاية فريق الخبراء الدوليين قيمة مضافة إلا إذا أدت دوراً حافزاً وتوجيهياً للسياسات الاجتماعية والقضائية التي يجري الاضطلاع بها في الإقليم. وهكذا، فإن اللقاءات بأعلى السلطات في البلد خلال كل زيارة من زيارات فريق الخبراء الدوليين تمثل إطاراً أساسياً لتسهيل تنفيذ الأعمال الميدانية أو للتعبيل بذلك. وبالفعل، إلى جانب الأنشطة التي تقوم بها البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، فإن كل زيارة يقوم بها فريق الخبراء الدوليين إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية هي فرصة لتقييم جهود الحكومة المبدولة في مجال الملاحقة الجنائية للذين ارتكبوا جرائم خطيرة خلال الأزمة المتعلقة بميليشيا كاموينا نسابو في إقليم كاساي، وهي أيضاً فرصة لتوجيه نظر الحكومة إلى العقبات التي تواجه مسألة مكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز المصالحة وإعادة الإدماج الاجتماعي، والعدالة الانتقالية وجبر الضرر.

8- وشكلت هذه الزيارات أيضاً فرصة للاضطلاع بأنشطة الدعوة التي كان لها الفضل، في معظم الأحيان، في التقدم المحرز خلال كل زيارة يقوم بها فريق الخبراء الدوليين. ولذا، تمثل هذه الزيارات أداة للدعم السياسي والقانوني لأنشطة الحكومة وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة الأخرى في إقليم كاساي.

ثالثاً- التعاون بين فريق الخبراء الدوليين وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية

9- أعرب فريق الخبراء الدوليين عن تقديره لروح التعاون والانفتاح التي ميزت تواصله مع سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية، على المستوى الوطني وعلى صعيد المقاطعات، طوال فترة ولايته. وقد تجلّى هذا التعاون في عدة أعمال، منها على وجه الخصوص تيسير الزيارتين اللتين قام بهما فريق الخبراء الدوليين إلى البلد من خلال إصدار تأشيرات مجاملة وتنظيم لقاءات مختلفة على المستوى الوطني وعلى صعيد المقاطعات وعقد جلسات عمل مع دوائر الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، تمكن أعضاء الأمانة الذين يوجد مقرهم في كانانغا من الاستفادة من نفس التسهيلات في أداء مهمتهم على المستوى الوطني وعلى صعيد المقاطعات.

10- وتمكنت سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية من تقدير مساهمة فريق الخبراء الدوليين حق تقدير في عملية السلام في إقليم كاساي. وفي ضوء هذا الاستنتاج، أعرب وزير حقوق الإنسان، خلال اجتماع فرقة العمل المعقود في 20 كانون الثاني/يناير 2020، عن رغبته في أن تمتد ولاية فريق الخبراء الدوليين، إن أمكن، لتشمل مقاطعات أخرى ابتليت بالنزاعات المسلحة، وخاصة مقاطعات تنجانيقا وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وماي - ندومي.

رابعاً- الوضع الراهن في إقليم كاساي

11- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين هدوءاً نسبياً في إقليم كاساي، فالأزمة المرتبطة بميليشيا كاموينا نسابو في شكلها الأصلي تلاشت تقريباً. لكن الجريمة قد ازدادت، وهذا يعود بصورة رئيسية إلى تصرفات بعض أفراد أجهزة الأمن، وعدم نزع سلاح أفراد الميليشيات السابقين بالكامل، وغياب سياسة لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لصالح من سلموا أسلحتهم. وأفيد مؤخراً عن إعادة تنظيم أفراد ميليشيا كاموينا نسابو السابقين في بلدية نغانزا بالقرب من مطار كانانغا. وتبعث هذه الحالة على القلق وتتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لمنع عودة ظهور الميليشيات وتكرار استخدام أفرادها في المنازعات السياسية أو الطائفية أو المنازعات على الأراضي.

- 12- وبالإضافة إلى ذلك، وثّق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان عدة حالات اغتصاب واعتداء جنسي، ارتكبتها في معظمها رجال مسلحون وبعض أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أو أجهزة الأمن. ولا ينفك إفلات مرتكبي هذه الأفعال من العقاب يزيد الوضع سوءاً. ولذا، فمن الملح أن تتصدى السلطات المسؤولة عن الأمن والعدالة لهذه الظاهرة بحزم.
- 13- وعلى الصعيد الاجتماعي - الاقتصادي، لم يتحسن الوضع كثيراً في إقليم كاساي، فالفقر لا يزال متفشياً، وتكاليف المعيشة قد زادت نتيجة لانخفاض قيمة الفرنك الكونغولي مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية.
- 14- ويضاف إلى ذلك أن إقليم كاساي يعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد المنتجات من أنغولا. وتعاني مقاطعتا كاساي وكاساي الوسطى من نقص في عدة سلع أساسية إثر إغلاق الحدود في إطار التدابير التي اتخذتها السلطات في كل من الكونغو وأنغولا لمكافحة انتشار مرض كوفيد-19. والسلع الأساسية التي لا تزال متاحة باهظة الثمن، لذا لا تستطيع الغالبية العظمى من السكان شراءها.
- 15- وعلى الصعيد السياسي، يواجه إقليم كاساي سلسلة من الأزمات التي تتسم بتغيرات على المستوى المؤسسي وحركات احتجاج ذات صبغة سياسية.
- 16- وبالفعل، فقد أقيمت الحاكم في مقاطعة كاساي الوسطى في 24 حزيران/يونيه 2020 بعد أن قامت مجموعة من النواب بحجب الثقة عنه. وتُتخذ الإجراءات نفسها في مقاطعة كاساي، لكن دون جدوى.
- 17- وتشهد المنطقة أيضاً حركات احتجاج اتسمت بإقامة مسيرات سلمية ذات طابع سياسي. فعلى سبيل المثال، في 7 و9 تموز/يوليه 2020 في كانانغا (مقاطعة كاساي الوسطى) وتشيكابا (مقاطعة كاساي) ومبوجي مايي (مقاطعة كاساي الشرقية)، قامت حركتا المواطنين "النضال من أجل التغيير" و"فيليمي" والحزب السياسي "الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي" بتنظيم مظاهرات عامة احتجاجاً على "تأييد" المرشح الذي اقترحت الجمعية الوطنية رئيساً للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في 2 تموز/يوليه 2020. كما طالب المتظاهرون، بطريقة "غير قابلة للتفاوض"، بإصلاح النظام الانتخابي الوطني في الدورة الانتخابية المقبلة.
- 18- ويتأثر الوضع السياسي في إقليم كاساي بالانشقاقات داخل الائتلاف الحكومي الذي يدير البلد حالياً.
- 19- وعلى الصعيد الصحي، بدأت التدابير التي اتخذتها السلطات الكونغولية لمنع انتشار مرض كوفيد-19 من كينشاسا والمقاطعات الشرقية إلى مناطق البلد الداخلية مثمرة نوعاً ما، ولم يُبلغ عن أي حالة إصابة في إقليم كاساي حتى نهاية تموز/يوليه 2020، حيث رُفعت تدابير الطوارئ في البلد. وفي وقت صياغة هذا التقرير، تأكد وقوع حالي إصابة بمرض كوفيد-19 في مقاطعة كاساي، إحداها في تشيكابا، وحالة أخرى في مقاطعة كاساي الوسطى.

خامساً- متابعة عملية تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية للتوصيات التي قدمها فريق الخبراء الدوليين السابق في تقريره وتقييم العملية ودعمها

- 20- إن استعراض التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء الدوليين السابق (A/HRC/38/31) يدرج هذه التوصيات بصورة أساسية في محورين رئيسيين، هما: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم جهود المصالحة والعدالة الانتقالية.

- 21- وأشار فريق الخبراء الدوليين في تقريره السابق إلى قيام الدولة الكونغولية بإنشاء فريق عامل يتولى تنفيذ التوصيات. وللتذكير، كان مجلس حقوق الإنسان، في قراره 26/41، يشجع الحكومة على ضمان أن يجتمع هذا الفريق العامل كلما دعت الضرورة لكي يقيّم بانتظام التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات ويعزز التنسيق فيما بين الإدارات وأصحاب المصلحة ويقدم توصيات إلى الحكومة بشأن التدابير المناسبة.
- 22- ودعم فريق الخبراء الدوليين، خلال تواصله مع السلطات الوطنية، جهود الحكومة الرامية إلى تنشيط عمل هذا الفريق العامل من خلال تشجيع استئناف الاجتماعات. وهكذا، تمكن الفريق العامل في 20 كانون الثاني/يناير 2020 من عقد اجتماعه الأول بحضور أعضاء الحكومة والهيكل التقنية والقضائية المشاركة في تنفيذ التوصيات، وفريق الخبراء الدوليين.
- 23- ولدعم الفريق العامل، اقترح فريق الخبراء الدوليين، عن طريق أمانته، خطة عمل تساعد الفريق العامل في وضع منهجية والتخطيط لأنشطته. واقترح فريق الخبراء الدوليين أن يجتمع الفريق العامل مرة كل شهرين على الأقل لتقييم أنشطته ومتابعتها.
- 24- ونظراً لجائحة مرض كوفيد-19 وتدابير التقييد التي اتخذتها الحكومة للتصدي لها، لم يعد الفريق العامل قادراً على الاجتماع في إطاره الرسمي لمواصلة أنشطته. لكن وفقاً لجلسة عُقدت مع وزير حقوق الإنسان، تمكن هذا الأخير من عقد اجتماعات، لا سيما مع المدعي العام العسكري ونائب وزير العدل، بغرض تقييم تنفيذ الأمور التي تدخل في نطاق اختصاصهما. بيد أن فريق الخبراء الدوليين لم يتلق مذكرة بشأن هذه التقييمات. ويوصي فريق الخبراء الدوليين بوضع خطة لتنفيذ التوصيات باستخدام جدول زمني وتخصيص الموارد اللازمة من الميزانية، مما يمكن الفريق العامل من أداء مهمته بفعالية.
- 25- وعلى الرغم من الحالة المبيّنة أعلاه، تمكن فريق الخبراء الدوليين من مواصلة مهمته عن طريق تقديم الدعم لجهود الحكومة في مجالات مكافحة الإفلات من العقاب والمصالحة والعدالة الانتقالية.

ألف - متابعة عملية المساءلة عن الحوادث التي جدّت في إقليم كاساي

1- مكافحة الإفلات من العقاب

(أ) الخلفية وعناصر التحليل

- 26- نتيجة للتوصية الواردة في التقرير السابق لفريق الخبراء الدوليين بشأن اعتماد استراتيجية في التحقيقات والملاحقات الجنائية تشمل جميع فئات مرتكبي الجرائم الخطيرة في كاساي (A/HRC/41/31)، الفقرة 80(ب)، اختار مكتب المدعي العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً 16 قضية حُددت بوصفها قضايا ذات أولوية. وتتعلق هذه القضايا بالأمكن التالية: تشيسوكو ونغانزا وكاتوكا وديوكو ومالينغا وتشيكابا وموتشيمبا وماسويكا ونكوتو وتشينيمبي وتشيمبولو وكابيا - مادي ولويو وكامونيا.
- 27- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه على الرغم من الأولوية التي تتطلب المعالجة الدؤوبة للقضايا الست عشرة، لم ينته النظر في أي منها ولم تُحل أي منها إلى محكمة الفصل.
- 28- وعقد فريق الخبراء الدوليين، خلال كل زيارة أجراها إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، اجتماعات عمل مع كل من المدعي العام العسكري لدى المحكمة العسكرية العليا والمدعي العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً. وأشار فريق الخبراء الدوليين إلى

عدد من الحالات الطارئة التي تعوق تقدم التحقيقات القضائية في القضايا، منها: (أ) الصعوبات في الحصول على رفع الحصانة البرلمانية عن عضو في البرلمان يشتبه في ارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ (ب) التأخير في تنفيذ الإنابات القضائية؛ (ج) الصعوبات الإجرائية المتعلقة بالاختصاص الشخصي التي ووجهت أثناء التحقيق في القضايا التي تشمل ضباط الأركان.

29- ومع ذلك، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين إحراز تقدم فيما يخص الملاحقة الجنائية بفضل الدعم المقدم من البعثة ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان بواسطة فريق المساعدة التقنية.

(ب) الملاحظات الجنائية والتعليمات المتعلقة بالسجلات القضائية

30- يرحب فريق الخبراء الدوليين بقيام الادعاء العام العسكري لحامية كانانغا، في مقاطعة كاساي الوسطى، بالقاء القبض على تريزور مبيتو كانكوندي في 29 أيار/مايو 2020، وهو أحد قادة ميليشيا كاموينا نسابو المطلوب للقضاء العسكري لارتكابه عدة انتهاكات لحقوق الإنسان في إقليم ديبايا. كما يشتبه في تورط قائد الميليشيا هذا في قتل زائدا كاتالان ومايكل شارب، اللذين كانا عضوين في فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 1533 (2004)، واغتيلوا في 12 آذار/مارس 2017.

31- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين مع الارتياح قيام فريق من القضاة العسكريين وضباط الشرطة القضائية بالاستماع إلى ما يقارب 803 من الضحايا والشهود في بلدة نغانزا الواقعة في كانانغا في شباط/فبراير 2020. وفي نهاية هذه البعثة، أُجري تجميع للبيانات السابقة واللاحقة لوفاة الأشخاص المعنيين. وهكذا، سُجلت 620 ضحية من ضحايا عمليات الإعدام بإجراءات موجزة أو خارج القضاء المرتكبة في الفترة من 28 إلى 30 آذار/مارس 2017، ضلعت فيها قوات الدفاع والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، تُجمعت معلومات إضافية عن هؤلاء الضحايا كي يتسنى لأسرهم التعرف عليهم بسهولة أثناء استخراج الجثث من القبور الجماعية.

32- ومع ذلك، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه بالرغم من التوصيات الواردة في تقاريره السابقة، لم يفرج بعد عن النساء اللواتي اختطفن على أيدي أفراد ميليشيا بانا مورا ولا يزلن في الأسر.

33- وتمكنت مجموعة من هؤلاء النساء من الفرار في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وتشير الشهادات التي أدلين بها إلى أن العديد من النساء الأخريات لا يزلن مستبعدات جنسياً. ويعرب فريق الخبراء الدوليين عن أسفه لأن السلطات القضائية وأجهزة الأمن لم تغتنم هذه الفرصة للعثور على محتجز الرهائن وإطلاق سراح النساء اللواتي لا يزلن في الأسر.

34- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه بالرغم من التوصيات السابقة، لم يتحقق بعد تجنيد النساء في القضاء العسكري، ولا سيما نشرهن في إقليم كاساي. بيد أنه من المؤكد أن وجودهن سيكون إيجابياً تحديداً لبناء ثقة النساء والفتيات الضحايا أثناء إجراء التحقيقات في القضايا الجارية، وعلى وجه الخصوص في قضايا الاغتصاب والعنف الجنسي.

35- وعلاوة على ذلك، يساور فريق الخبراء الدوليين القلق إزاء عرقلة عملية رفع الحصانة البرلمانية عن عضو في البرلمان بمقاطعة كاساي تحوم حوله شكوك خطيرة بشأن ارتكابه لانتهاكات حقوق الإنسان. ويلاحظ الفريق أنه على الرغم من الجهود التي أعلن عنها المدعي العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً في سبيل توجيه الاتهام إلى النائب المشتبه فيه، لم يُتخذ أي إجراء قضائي ضده حتى الآن. ولذا، يحث فريق الخبراء الدوليين مجلس مقاطعة كاساي على

التعاون الكامل مع القضاء العسكري كي يتمكن من إرسال بعثة تقصي الحقائق والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بارتكاب أحد أعضاء المجلس جرائم خطيرة.

36- ويشيد فريق الخبراء الدوليين بالجهود التي يبذلها الادعاء العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً، بدعم من المدعي العام العسكري، في تنفيذ الإنابات القضائية. ويحيط الفريق علماً باعتقال بعض الضباط وضباط الصف في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تموز/يوليه 2020، المشتبه في تورطهم بوجه خاص في عمليات القتل التي وقعت في نغانزا وتشيمبولو.

37- بيد أن فريق الخبراء الدوليين يلاحظ أن معظم القضايا التي أُخذت من أجلها إجراءات التحقيق هذه تحال إلى الادعاء العام العسكري المختص بالنظر فيها نظراً لرتبة الضباط الأركان المعنيين بهذه القضايا. ويؤدّ من الادعاء العام العسكري التعجيل بمعالجة هذه القضايا العالقة منذ عدة سنوات.

38- وفيما يتعلق بمحاكمة الجناة المزعومين في اغتيال زائدا كاتالان ومايكل شارب، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن المحاكمة مستمرة، بيد أنه يشعر أنها لا تزال بعيدة كل البعد عن نهايتها. إذ أُحيلت هذه المحاكمة، التي بدأت أولاً أمام المحكمة العسكرية لحامية كانانغا، إلى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً عقب توجيه الاتهام إلى عقيد في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال القضية المتعلقة باختفاء مرافقيهما الكونغوليين الأربعة في نفس الظروف في مرحلة التحقيق الأولي. وفي هذا الصدد، ذكر المدعي العام العسكري لدى المحكمة العسكرية العليا في كانون الثاني/يناير 2020 أن وفاتهم لم تثبت رسمياً بعد.

39- ويساور فريق الخبراء الدوليين القلق إزاء هذا الإجراء الذي يسير بوتيرتين مختلفتين، فمن شأن التقاء الإجراءين المرتقب، وهو أمر شبه حتمي لإقامة العدل على النحو السليم، أن يمدد إلى أجل غير مسمى المحاكمة المتعلقة باغتيال خبيري مجلس الأمن التي بدأت بالفعل.

40- ويشدد فريق الخبراء الدوليين على أن مكافحة الإفلات من العقاب في إقليم كاساي يجب ألا تقف عند حدود الملاحقة القضائية لمرتكبي جريمة قتل زائدا كاتالان ومايكل شارب ورفاقهما.

41- وبالنظر إلى بطء معالجة القضايا المتعلقة بأزمة ميليشيا كاموينا نسابو، يشك فريق الخبراء الدوليين في فعالية العدالة الكونغولية في حالة موارد الراهنه، كما يشك في إمكانية أن تمثل الإجراءات المتخذة استجابة للحاجة إلى العدالة الناجمة عن هذه الأزمة، حتى في الحالات الرمزية المختارة بعناية. وهذا قلق يساور المجتمع المدني أيضاً في كاساي، ولا سيما "الجمعية الكونغولية لسيادة القانون"، وهي منظمة غير حكومية يمثلها رئيس نقابة المحامين لكاساي الوسطى. إذ أعرب هذا الأخير، في بيان مؤرخ 16 تموز/يوليه 2020، عن أسفه لعدم رغبة القضاء في قول الحق في قضية أزمة كاساي. كما أوصى رئيس الجمهورية بعرض حالة كاساي على المحكمة الجنائية الدولية وإلا إنشاء محكمة جنائية خاصة لكاساي.

2- مسألة الموارد اللازمة لتسهيل إقامة العدل في إقليم كاساي

42- لاحظ فريق الخبراء الدوليين في تقريره السابق الصلة بين مكافحة الإفلات من العقاب وتخصيص الموارد، مشيراً إلى أن مكافحة الإفلات من العقاب على نحو فعال في إقليم كاساي أمر يتطلب توفير موارد بشرية ومالية ولوجستية هامة للقضاء العسكري (A/HRC/41/31، الفقرة 75).

43- وفي كانون الثاني/يناير 2020، عرض وزير العدل في مقاطعة كاساي الوسطى، في اجتماع مع فريق الخبراء الدوليين، جميع التحديات التي يواجهها القضاء عموماً، والقضاء العسكري، والقضاء

المدني، ولا سيما التحديات المتعلقة بضعف أداء المحاكم في الأقاليم الأخرى في المقاطعة، مدعياً أنها تعمل فقط في كانانغا. وأشار الوزير أيضاً إلى العقوبات المرتبطة بنقص القضاة وارتفاع تكلفة السفر في إطار معالجة بعض القضايا في الأقاليم، فضلاً عن مشاكل اكتظاظ السجون، أو عدم وجود السجون، أو تداعي السجون الموجودة، وهي عوامل أدت إلى وقوع حالات هروب كثيرة.

44- وأخيراً، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن تنفيذ أنشطة القضاء العسكري في إقليم كاساي يعتمد إلى حد كبير على الدعم اللوجستي والمالي المقدم من المنظمات الدولية، ولا سيما بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

45- وفيما يتعلق بتنمية القدرات والدعم، يرحب فريق الخبراء الدوليين بنشر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان فريقاً للمساعدة التقنية، يقدم دعماً قيماً جداً للقضاء العسكري الكونغولي في التحقيق في الجرائم الدولية المرتكبة خلال أزمة كاساي.

46- كما يحيط فريق الخبراء الدوليين علماً مع الارتياح بمساهمة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الدولية في تدريب الموظفين القضائيين وموظفي المحاكم في مجال الجرائم الدولية.

47- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بالشراكة مع الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب والدعم المالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تدريباً على توثيق الجرائم الدولية والمفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، وكان موجهاً إلى المنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان في مدينة كانانغا وأقاليم كازومبا وديبايا ولويزا.

48- وفي شباط/فبراير 2020، عقدت الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب حلقة عمل تدريبية في كانانغا حول التحقيقات في الجرائم الخطيرة وملاحقة مرتكبيها للقضاة المدنيين والعسكريين، والمحامين، والشرطة الوطنية الكونغولية، وموظفي الرعاية الصحية في مستشفى مقاطعة كانانغا، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة.

49- وقدمت الرابطة السويسرية لمكافحة الإفلات من العقاب أيضاً الدعم المالي لعقد المحكمة العسكرية لكاساي الغربية سابقاً جلسة محكمة متنقلة في الفترة من 10 إلى 17 تموز/يوليه 2020 في تشيكابا، وكفلت على وجه الخصوص إمكانية الاستماع إلى النساء ضحايا العنف الجنسي ومحاميهن.

3- تقديم المساعدة إلى الضحايا والشهود

50- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين: (أ) أن الضحايا - ولا سيما أولئك الذين كانوا في بلديات نغانزا ومولومبودي وتشيلومبا وكاتوكا وتوبولوكو وميتيو (مدينة تقع في كانانغا) وكذلك أولئك الذين كانوا في إقليمي تشيمبولو وتشيسوكو - قد شكلوا منتدى للجمعيات؛ و(ب) أن بعض هؤلاء الضحايا تمكن من الحصول على شهادات وفاة من بلدية كانانغا؛ و(ج) أن ضحايا آخرين لم يتمتعوا، من جهة أخرى، بنفس الفرص بسبب تعليق إصدار تلك الشهادات. ولذلك، يبحث فريق الخبراء الدوليين السلطات الإدارية والقضائية على تسهيل إصدار شهادات الوفاة لغرض اتخاذ إجراءات قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، يحيط الفريق علماً بالشكوى التي قدمتها في 3 آب/أغسطس 2020 مجموعة من الضحايا من بلدية نغانزا إلى الادعاء العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً ضد أفراد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية المتورطين في إدارة أزمة ميليشيا كاموينا نسابو ووزير الداخلية الذي كان في هذا المنصب وقت وقوع الأحداث.

51- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بفكرة الحكومة في إنشاء صندوق وطني لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ولا شك في أن هذا الصندوق سيخفف في البداية من معاناة الضحايا، في انتظار جبر الضرر بعد صدور الأحكام. ولذا يوّد فريق الخبراء الدوليين رؤية تنفيذ هذا المشروع على وجه السرعة.

باء- تحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية في إقليم كاساي

52- أوصى فريق الخبراء الدوليين في تقريره السابق بأن تعيد الحكومة إطلاق الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية في منطقة كاساي من دون إبطاء وأن تضع آلية للعدالة الانتقالية تكون ملائمة وشاملة للجميع (A/HRC/41/31، الفقرة 80(ي)).

53- ويحيط فريق الخبراء الدوليين علماً مع الارتياح بمشروع الحكومة لإنشاء المجلس الوطني لمنع النزاعات وتحويل مسارها نحو السلام. ويقرّ بأن هذا المسعى الحكومي يأتي بعد المشاورات التي أُجريت مع المجتمعات المحلية في مقاطعة كاساي الوسطى، في إطار تنفيذ البرنامج المشترك للسلام والعدالة والمصالحة وإعادة الإعمار في كاساي الوسطى.

54- ويلاحظ فريق الخبراء الدوليين أيضاً أنه بالإضافة إلى كاساي الوسطى، هناك بوادر لإنشاء آليات ماثلة للعدالة الانتقالية في مقاطعتي كاساي وتنجانيقا. وبالنظر إلى هذه العناصر، يساور الفريق القلق إزاء الكيفية التي يمكن بها ربط أبعاد مشاريع العدالة الانتقالية والحقيقة والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية على مستويات الأقاليم والمقاطعات وعلى الصعيد الوطني.

55- وعملية المصالحة هذه، التي لا تشمل إقليم كاساي بكامله على الرغم من تأثره بالأزمة نفسها، تأتي للأسف في وقت لا يزال فيه الأمن والحالة الإنسانية مصدرين للقلق في المنطقة.

1- المشاورات مع المجتمعات المحلية في مقاطعة كاساي الوسطى

56- يرحب فريق الخبراء الدوليين بتنظيم المشاورات مع المجتمعات المحلية التي جرت في مقاطعة كاساي الوسطى في الفترة من 15 إلى 23 آب/أغسطس 2019. وسمحت هذه المشاورات الشاملة بجمع تصورات المجتمعات المحلية المتضررة من العنف حول الاحتياجات المرتبطة بالعدالة والجبر والمصالحة والحقيقة والتعايش السلمي ومنع نشوب نزاعات جديدة.

57- وخلال الاحتفال الرسمي لتقديم تقرير المشاورات، تعهّدت حكومة المقاطعة بتنفيذ التوصيات المنبثقة عن تلك المشاورات تنفيذاً كاملاً. ويساور فريق الخبراء الدوليين القلق من أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تتخذ أي إجراء لاعتماد نتائج المشاورات مع المجتمعات المحلية، على حد علمه. وبالإضافة إلى ذلك، يساوره القلق من أن تنفيذ التوصيات المنبثقة من تلك المشاورات قد يتأخر بسبب جملة أمور منها عزل حاكم مقاطعة كاساي الوسطى.

58- كما يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن وزير العدل في المقاطعة أصدر في 11 حزيران/يونيه 2020 أمراً إدارياً بتعيين أعضاء لجنة صياغة المسودة الأولية لمرسوم المقاطعة من أجل إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة في المقاطعة وتشغيلها.

2- كيفية الربط بين أبعاد مشاريع لجان الحقيقة والمصالحة على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى مستوى المقاطعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية

59- خلال الاجتماعات المختلفة التي عقدها فريق الخبراء الدوليين مع السلطات الكونغولية، رحبت هذه الأخيرة بالمشروع النموذجي حول العدالة الانتقالية في مقاطعة كاساي الوسطى، وأعربت عن رغبتها في توسيع نطاق هذه التجربة لتشمل مقاطعات أخرى شهدت نزاعات اجتماعية، لا سيما مقاطعات تنجانيقا، وكيفو الشمالية، وكيفو الجنوبية، وإيتوري، وماي - ندومي.

60- غير أن فريق الخبراء الدوليين يلاحظ وضع نهج جديد في سير عملية العدالة الانتقالية. ووفقاً لوزارة حقوق الإنسان، يجب أن تقود حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية آليات العدالة الانتقالية، وليس سلطات المقاطعات، كما يبدو الحال في الوقت الحاضر مع تجربة كاساي الوسطى. وقال الوزير خلال الحوار التفاعلي بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية إن بلاده تعزز "تنشيط لجنة الحقيقة والمصالحة التي أثبتت جدواها بين عامي 2003 و2006". وخلال اجتماع هاتفي معقود بين الخبراء الدوليين ووزير حقوق الإنسان في 10 آب/أغسطس 2020، أعلن الوزير أن مشروع المرسوم بشأن آلية العدالة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية سيُعتمد قريباً جداً.

61- ويرى فريق الخبراء الدوليين أنه ينبغي النظر في هذا النهج على نحو كافٍ لتحديد الربط المناسب للأبعاد على مستويات المقاطعات والأقاليم وعلى الصعيد الوطني لآليات العدالة الانتقالية والحقيقة والمصالحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولهذا السبب، كان فريق الخبراء الدوليين يعزز عقد حلقة عمل عن هذا الموضوع في نيسان/أبريل 2020 في تشيكابا، في مقاطعة كاساي. فوضعت اختصاصات حلقة العمل، وحدد المتحدثون فيها، لكن حدوث جائحة مرض كوفيد-19 حال دون عقد حلقة العمل هذه قبل صياغة هذا التقرير.

3- مسألة نزع السلاح وتدابير إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي

62- يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الأزمة المرتبطة بميليشيا كاموينا نسابو في شكلها الأصلي قد تلاشت تقريباً. ومع ذلك، وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في التقرير السابق التي تدعو السلطات الكونغولية إلى ضمان أن تطبق عملية نزع السلاح الجارية على جميع الميليشيات من دون تمييز (A/HRC/41/31، الفقرة 80(ل))، أدى تحليل فريق الخبراء الدوليين إلى استنتاج أن أفراد ميليشيا بانا مورا وجماعة امبمي، الذين لا يزالون موجودين في مقاطعة كاساي، لم ينزعوا سلاحهم قط، وأن مبادرات نزع السلاح الطوعي التي اتخذها بعض أفراد الميليشيات لم تكن مستمرة، في حين أن أولئك الذين سلموا أسلحتهم لم يستفيدوا من تدابير إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي. ويُخشى أن يعيد أفراد الميليشيات السابقون تنظيم صفوفهم في شكل جماعات مسلحة تهاجم السكان المدنيين من أجل بقائها أو تضع نفسها في خدمة مصالح سياسية أو اقتصادية.

63- ويؤكد فريق الخبراء الدوليين من جديد الحاجة الملحة إلى نزع سلاح جميع أفراد الميليشيات من دون تمييز وضمان إعادة إدماجهم اجتماعياً واقتصادياً.

4- الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية

64- على نحو ما ذكره فريق الخبراء الدوليين في تقريره السابق، إن مختلف الجهود المبذولة، سواء فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب أم بتحقيق المصالحة، لن تعطي نتائج ملموسة ومرضية ما لم يُؤخذ في الحسبان البعد الاجتماعي والاقتصادي للنزاع في كاساي (A/HRC/41/31، الفقرة 78).

65- وإذ يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الغالبية العظمى للسكان تعيش في حالة من الفقر المدقع بينما يزخر هذا الإقليم بالثروات المحتملة، فهو يؤكد مجدداً الحاجة الملحة إلى اتخاذ تدابير قوية لمعالجة هذه الحالة.

66- وعلاوة على ذلك، يرحب فريق الخبراء الدوليين ببرنامج المائة يوم الذي أطلقه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي يتضمن عناصر إنمائية لإقليم كاساي. وهو يتطلع إلى التنفيذ الفعال لهذا البرنامج، الذي يشمل على وجه الخصوص تحسين إمكانية الوصول إلى مقاطعة سانكورو وإعادة تأهيل المدارس وتحديث الطرق الرئيسية.

67- كما يلاحظ فريق الخبراء الدوليين مع الارتياح إعلان السلطات الكونغولية خلال زيارته عن مشروع التنمية الذي بدأ تنفيذه في مقاطعة كاساي الوسطى في مجالات الزراعة والتعليم والصحة، بدعم مالي من البنك الدولي.

68- ويرحب فريق الخبراء الدوليين بهذا التعاون ويدعو الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى إلى السير على خطى البنك الدولي، ويدعو الحكومة في الوقت ذاته إلى زيادة الاستثمار في إقليم كاساي وضمان أن يتوافر ضمن أنشطة استغلال الموارد التعدينية بعدد كاف من المسؤولية الاجتماعية.

69- وعلى الصعيد الإنساني، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أن الحالة لم تتحسن كثيراً، ولا تزال تتسم بتحديات أمنية، ولا سيما نزع سلاح الميليشيات والافتقار إلى مبادرات موازنة. وبالإضافة إلى ذلك، يشهد الإقليم أزمة إنسانية خطيرة نتيجة للعودة الجماعية لمئات الآلاف من المواطنين الكونغوليين، الذين طردت السلطات الأنغولية معظمهم بغية منع تفشي مرض كوفيد-19 من خلال تخفيف اكتظاظ السجون وطرد الأجانب المقيمين بصفة غير قانونية.

70- وفي هذا السياق، أُودع في نيسان/أبريل 2020 عدة كونغوليين في مركز كاماكو الحدودي وعند نقطتي عبور كانديادجي وكابونغو في مقاطعة كاساي. وفي الفترة من 27 نيسان/أبريل إلى 14 أيار/مايو 2020، أعادت الشرطة ودائرة الهجرة الأنغولية قسراً إلى الإقليم ما لا يقل عن 1 127 شخصاً، من بينهم 218 امرأة و58 صبياً و57 فتاة. وفي حين أن بعض هؤلاء الأشخاص وُضع في الحجر الصحي، فقد ثبتت استحالة تطبيق هذا الإجراء على أولئك الذين عادوا إلى ديارهم عبر المعابر الحدودية غير الرسمية. وفي هذا السياق، نشأ جو من عدم الثقة أدى إلى التمييز والوصم. فبعض الذين يُجبرون على العودة لا يرغبون في الانضمام إلى مجتمعاتهم المحلية خوفاً من رفضهم، بينما يواجه آخرون تجريدهم من أراضيهم وممتلكاتهم.

71- ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "في النصف الأول من عام 2020، وردت عدة تنبيهات تتعلق بتنفيذ عمليات طرد الكونغوليين المقيمين بصفة غير قانونية من أنغولا إلى مقاطعتي كاساي وكوانغو. وبحسب المديرية العامة للهجرة في مقاطعة كاساي، عبر 13 686 من المطرودين و764 من العائدين طوعاً نقاطاً مختلفة على الشريط الحدودي مع أنغولا خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2020. وانضم هؤلاء المطرودون إلى مئات الآلاف من الأشخاص العائدين الموجودين في مقاطعات كاساي وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية ولومامي وكوانغو حيث سجل أكثر من 516 000 شخص (طردوا من أنغولا، أو عادوا من مناطق أزمة كاموينا نسابو، أو أُعيدوا إلى بلدتهم) في عام 2019"⁽¹⁾.

(1) Bureau de la coordination des affaires humanitaires, « Plan opérationnel 2020 : région Kasai, Kwango et Kwilu », deuxième semestre 2020, p. 8

72- وأدى هذا التدفق الجديد إلى زيادة عدد المشردين وتعقيد الحالة الإنسانية المساوية أصلاً: فالمشردون سابقاً يعيشون في ظروف صعبة من دون حلول دائمة. ونظراً إلى عدم كفاية المياكل الأساسية للاستقبال أو كونها شبه معدومة، تتسبب هذه الحالة في مشاكل خطيرة، بما فيها مشاكل صحية. وبالإضافة إلى ذلك، يبدو أن المشردين العائدين والأشخاص المطرودين الذين تعرضوا لشتى أشكال العنف من الجانب الأنغولي، هم أيضاً ضحايا أعمال عنف وابتزاز من الجانب الكونغولي، وبخاصة على يد قوات الدفاع والأمن. والأزمة الإنسانية هذه تجعل تحقيق المصالحة مهمة صعبة في هذه المنطقة من كاساي. وبالرغم من أن الجراح لم تلتئم بعد، علم فريق الخبراء الدوليين أن ضحايا الأزمة التي هزت كاساي منذ عام 2016 يختلطون بالجناة على مستوى السكان. وفي مثل هذه الظروف، وفي سياق زادت الأزمة الإنسانية تعقيداً، قد يغدو فتح حوار من أجل المصالحة أمراً بعيد المنال. ولهذا السبب، تمثل تسوية الأزمة الإنسانية على الحدود مع أنغولا وحالة الأشخاص المشردين في منطقة كاساي بأكملها تحدياً كبيراً أمام إعادة إحلال السلام الدائم في كاساي.

73- وفيما يتعلق بالمرأة، يلاحظ فريق الخبراء الدوليين أنه لم تتخذ أي تدابير محددة لصالحها في سياق إدارة الأزمة الإنسانية. غير أنه يلاحظ أن النساء المشرديات ربات الأسر والفتيات يحتجن إلى اهتمام خاص، نظراً لضعف هذه الفئة على وجه التحديد.

74- ويدعو فريق الخبراء الدوليين المنظمات الإنسانية إلى تقديم مزيد من الدعم إلى السلطات الكونغولية لمعالجة هذه الحالة. ويحث حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا على إدماج البعد الإنساني واحترام حقوق الإنسان في أي تدبير لطرد السكان أو إعادتهم إلى أوطانهم.

سادساً – الاستنتاجات والتوصيات

75- يرحب فريق الخبراء الدوليين بتعاون الحكومة الكامل وبالانفتاح الذي أبدته إزاء تنفيذ التوصيات المتعلقة بكاساي.

76- ويؤكد فريق الخبراء الدوليين من جديد الحاجة الملحة إلى جعل مكافحة الإفلات من العقاب الأساس الذي تستند إليه عودة المنطقة إلى السلام والاستقرار والعامل الحفز لها. ولهذا السبب، فإنه، إذ يلاحظ ملاحقة بعض أفراد الميليشيات جنائياً واعتقالهم، يشجع القضاء على أن يعمل بنفس القدر من الفعالية بحق جميع المسؤولين المزعومين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت خلال أزمة ميليشيا كامبونا نسابو.

77- ولا تزال القضايا الست عشرة ذات الأولوية التي حددها الادعاء العام العسكري الأعلى لدى المحكمة العسكرية في كاساي الغربية سابقاً في مرحلة التحقيق الأولي. وبعد مرور ثلاث سنوات تقريباً على فتح هذه القضايا، لم يبلغ أي منها مرحلة الإغلاق أو الإحالة إلى محكمة الفصل، الأمر الذي يبين أن مسألة مكافحة الإفلات من العقاب لم تحل بعد.

78- ولا يزال إقليم كاساي يتسم ببيئة أمنية هادئة نسبياً وبحالة اجتماعية واقتصادية وإنسانية مقلقة، وهي حالة تشهد تفاقماً بسبب التهديدات المرتبطة بجائحة كوفيد-19.

79- وفي حين أن هناك بعض التطورات الإيجابية، بما في ذلك إنشاء الفريق العامل المشترك بين الوزارات المعني بتنفيذ التوصيات وتنظيم الاستطلاع الشعبي في كاساي الوسطى، فإن الشواغل التي أثارها فريق الخبراء الدوليين في تقريره السابق (A/HRC/41/31) لا تزال قائمة.

80- وفي ضوء ما ورد أعلاه، يكرر فريق الخبراء الدوليين التوصيات الواردة في تقريره السابق، الذي أوصى فيه حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) مواصلة السعي إلى الإفراج الفوري عن النساء والأطفال الذين لا يزالون محتجزين لدى أفراد ميليشيا بانا مورا في إقليم كامونيا (مقاطعة كاساي)؛

(ب) اعتماد استراتيجية تحقيقات وملاحظات تشمل جميع فئات المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في كاساي، أيًا كانت صفتهم أو وظيفتهم، وأياً كان دافع الجريمة والمكان الذي ارتكبت فيه؛

(ج) تخصيص الموارد المالية الكافية وما يلزم من موظفين ومعدات ووسائل لوجستية لتمكين القضاء العسكري في كاساي من إجراء التحقيقات وإصدار الأحكام في غضون مهل زمنية معقولة؛

(د) النظر في إمكانية استخدام موظفين من النساء لدعم جهود القضاء العسكري في كاساي ومعالجة النقص في الموظفين من خلال اللجوء أكثر فأكثر إلى القضاء المدني والاعتماد على الطاقات التي يزر بها سلك المحامين؛

(هـ) كفالة استخدام موظفين متخصصين يكلفون تحديداً بالتحقيق في جرائم العنف الجنسي أو الجرائم التي تخص أحداثاً وملاحقة مرتكبيها؛

(و) كفالة أن تشمل عملية نزع السلاح الجارية كل الميليشيات من دون تمييز وتندرج في عملية المصالحة مع ضمان عودة أفراد الميليشيات عودة فعلية إلى المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، باعتماد نهج جنساني.

81- وبالإضافة إلى ذلك، يوصي فريق الخبراء الدوليين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية باتخاذ التدابير التالية:

(أ) إنشاء آليات حقيقية لجبر ضرر الضحايا وضمان فعالية سير عملها؛

(ب) تزويد الفريق العامل المشترك بين الوزارات بموارد مالية ومادية كبيرة لتسهيل عمله بفعالية، فضلاً عن خطة لتنفيذ التوصيات مع جدول زمني، وتخصيص موارد مناظرة من الميزانية؛

(ج) شمل المقاطعات الأخرى المتضررة من النزاعات بالدروس المستفادة من التجربة النموذجية لآليات العدالة الانتقالية التي أنشئت في مقاطعة كاساي الوسطى؛

(د) البدء بنزع سلاح جميع الميليشيات بصورة فعالة ومن دون تمييز؛

(هـ) كفالة أن يكون نزع سلاح أفراد الميليشيات السابقين مصحوباً بتدابير إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي؛

(و) ضمان فعالية أداء المحاكم في إقليم كاساي؛

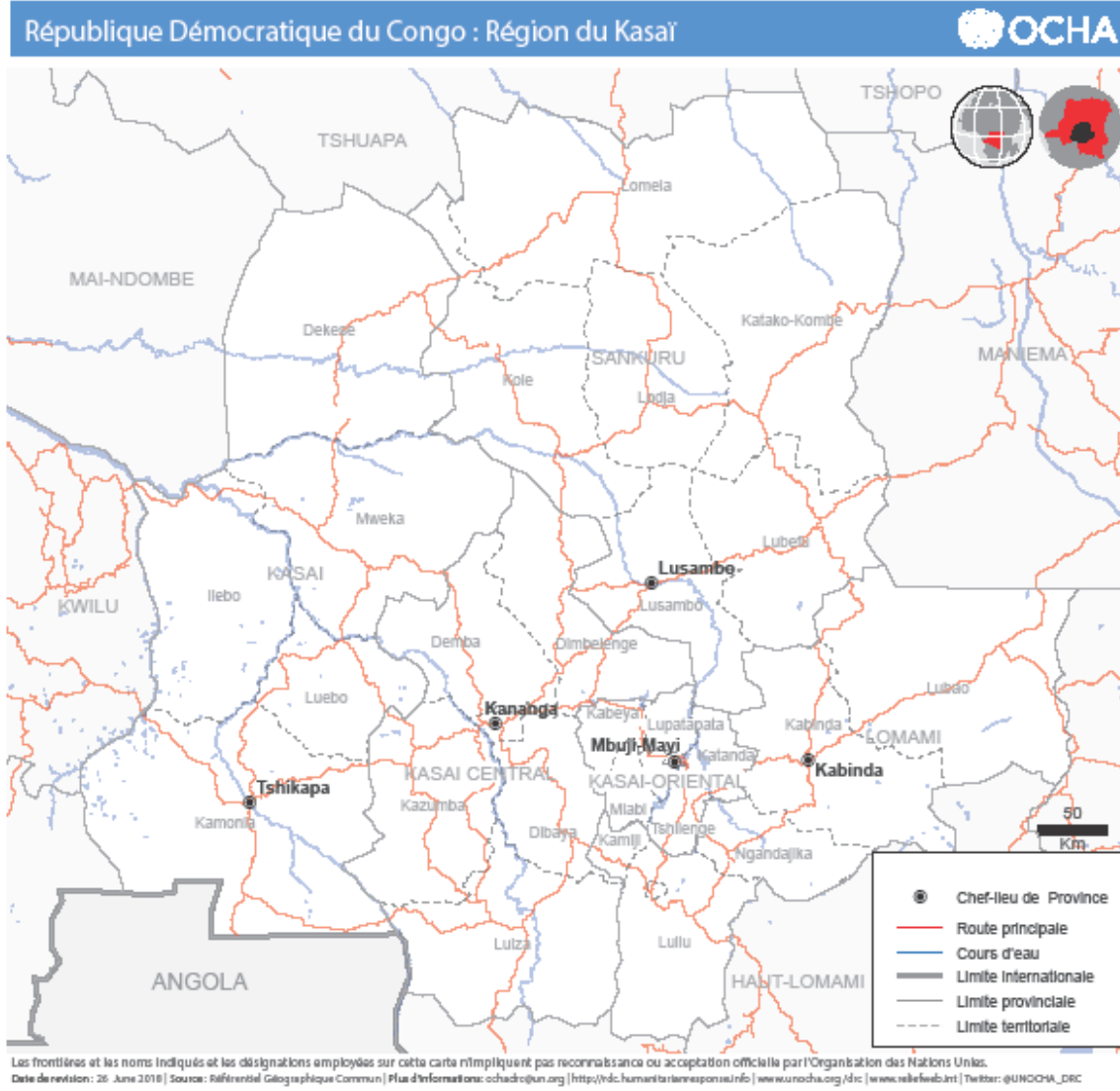
(ز) تعيين نساء قاضيات ونشرهن في المحاكم العسكرية لإقليم كاساي من أجل تحسين معالجة حالات الاغتصاب والعنف الجنسي العديدة التي تتعرض لها النساء والحالة الخاصة للنساء والفتيات المشردات؛

(ح) تنفيذ نتائج المشاورات التي أجريت مع المجتمعات المحلية في مقاطعة كاساي الوسطى.

- 82- ويوصي فريق الخبراء الدوليين بأن يعين الادعاء العام العسكري فريقاً من قضاة التحقيق لينظر حصراً في القضايا المتصلة بأزمة ميليشيا كاموينا نسابو، ويزوده بالموارد الكافية.
- 83- ويوصي فريق الخبراء الدوليين البرلمان بأن يساهم في حسن إقامة العدل برفع الحصانة البرلمانية عن أي نائب يُشتبه في ارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.
- 84- ويوصي فريق الخبراء الدوليين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ووكالات منظومة الأمم المتحدة، وصندوق بناء السلام بأن تواصل، في إطار ما تنفذه من مشاريع وبرامج مختلفة، تقديم دعم ملموس للسلطات المختصة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب، من خلال إعطاء الأولوية لبناء القدرات الوطنية المستقلة وتحقيق المصالحة والعدالة الانتقالية.
- 85- ويوصي فريق الخبراء الدوليين مفوضية حقوق الإنسان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار، ومنظومة الأمم المتحدة عموماً، بأن تواصل مشاركتها في الجهود المبذولة في كاساي بتقديم دعم تقني لجميع المساعي الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية في كاساي، بما يشمل الجوانب المتعلقة بنزع السلاح وإعادة الإدماج في المجتمع المحلي.

المرفق

خريطة كاساي



خريطة مقدمة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.